انتخابات مجلس الشعب في سورية... مالها وما عليها؟

فرنسا ـ فراس عزيز ديب

في طرح الآراء، لاكتشاف السلبيات واشتراع الحلول على المستوى السياسي، علينا أن نميز بينَ نوعينِ من الحياد؛ «الحياد الحزبي» و«الحياد الوطني».

مبدئياً، لايوجد شيءٌ اسمه «حيادٌ وطني»، هذا النوع من الحياد هو أقذر أنواع التلون والجلوس في القمة حتى رؤية الكفة لمن تميل، عندما يكون وطنك في حالة حرب فإن الصمت هو سكوتٌ عن الباطل، وليس التلكؤ عن مناصرة الحق. أما «الحياد الحزبي» فهو أمرٌ صحي، فأنا كمواطن لست مضطراً أن أرى العروبة فقط من خلال المنطلقات النظرية لـ«حزب البعث»، وبذات الوقت أستطيع أن أعتز بالحضارة السورية بمعزلٍ عن الفلسفة القومية التي أنشأها «أنطون سعادة». الحياد الحزبي يسمح لمتبنيه بفضاء أرحب للتعبير، ومساحة أوسع للرؤية، لأنه أكثر سمواً حتى من فكرة «المستقل»، فالمستقل بالنهاية قد يحمل طموحاً سياسياً يحاول من خلاله الضرب على سلبيات الآخرين لتعويم فكرته، أما المحايد فهو لا يملك إلا الفكر الذي يرغب بتقديمه للجميع، بمعزلٍ عن «لوثة السياسة» والعمل بها.

تُفتتح اليوم في المحافظات السورية صناديق الاقتراع لانتخابات مجلس الشعب، لعل هذه الانتخابات هي أكثر الاستحقاقات التي أثارت العديد من التساؤلات في سنوات الحرب الماضية، بعضها تساؤلات منطقية، وبعضها الآخر تساؤلات قد لا تستحق الوقوف عندها، لكن لا مانع أن نمرَّ عليها، كأن يسأل أحدهم مثلاً وماذا ستفيدنا هذه الانتخابات ولماذا لم يتم تأجيلها؟

إن الإصرار على إجراء الانتخابات هو حكماً أمرٌ صحيح، نحن هنا لا نتكلم عن مباراة كرة قدم يمكن تأجيلها، نحن نتكلم عن استحقاق دستوري يتمثل بانتخاب ممثلي الشعب للسلطة التشريعية، وهذا الأمر أساسي في استمرارية تكوين الدولة، حتى من طرح فكرة إصدار قانون يمنح التمديد لمجلس الشعب الحالي بذريعة انتظار ما ستؤول إليه محادثات جنيف، فإن طرحه قاصرٌ، لأنه لم يع أولاً أن الرئيس الأسد لا يتعاطى إلا كرجل دولة، بعيداً عن الصلاحيات الاستثنائية الدستورية التي تتيح تمديد ولاية المجلس بموجب قانونٍ في حال الحرب، النقطة الثانية أن انتظار ما ستسفر عنه مفاوضات جنيف هو نومٌ في العسل، ببساطة فقد تطول المفاوضات أعواماً، فهل نبقي على ذات المجلس؟

لكن حتّى من يقفون إلى جانب الاستحقاقات الدستورية، كان الانقسام بينهم واضحاً، لم تخف الوجوه حالات الانقسام؛ بين من يدعو للمشاركة وبين من يقول إنه مع الاستحقاق الدستوري لكن مشاركته لن تبدل بالأمر شيئاً. في الواقع كلا الطرفين لم يستطع الترويج لفكرته بالطريقة السليمة، فالذي يدعو «للمشاركة في الانتخابات» لم يستطع أن يروج لها بطريقة جديدة، وتناسى– أو أنه اعتقد أن من يتابع استطلاعاته نسي– أن المواطن المدعو للمشاركة هو ذاته المواطن الذي يعيش حالة الحرب والحصار منذ خمس سنوات، إلا إن كانوا يأتون باستطلاعاتهم التلفزيونية «البدائية» بأناس من المريخ. القصور الإعلامي لشرح أهمية الاستحقاق الدستوري وصل حتى للفشل في توضيح الفرق بين الحقوق والواجبات؛ من الخطأ بالمناسبة القول إن المشاركة في الانتخاب. واجب. هذه بدعةٌ، فالواجب بالنهاية التزام، وهذا الأمر لا إلزام فيه. الأدق أن المشاركة في الانتخابات مسألةٌ تخضع للحرية الشخصية للفرد، بعيداً عن مصطلحات «عرس وطني» و«حلقات الدبكة» و«الخطب المُلة»، والإسهاب في شرح معاني بعض الكلمات الواردة في النشيد الوطني السوري!!

أما الطرف اليائس من إحداث أي تبديل أو تغيير في تفعيل دور مجلس الشعب، فإن سلبيته هذه هي جزءٌ من السماح لمن ليسوا مؤهلين للوصول لقبة البرلمان. هذه السلبية ليست مبررةً، فبدل أن تلعن الظلام أشعل شمعةً، الشمعة قد تكون صوتك، واجتماع تلك الشموع قد يأتي لنا بالنور، من يمثل هذا الطرف ربما هو ليس محباً للوطن وحسب، لكن قد يكون من عائلة أو قرية قدمت شهداء، ولكي نعطي هذا الطرف حقه علينا ألا نسهب في لومه، لكن علينا أن نتساءل، من الذي أوصله لهذه الحالة؟ هل هو تكرار ذات الأسلوب في الترشيح والاختيار، أم تلك الحملات الانتخابية التي كانت كدكاكين للمتاجرة بكل ما هو مقدس في وطن تعمّد بدم الشهداء؟!

فيما يتعلق بالحملات الانتخابية فإن كثيراً من الأخطاء ارتكبت، كان على «اللجنة القضائية العليا للانتخابات» أن تتخذ قراراً حاسماً بمنع المرشحين من الترويج لأنفسهم عبر ارتداء البدلات العسكرية أولاً، أو عبر زياراتهم «البهلوانية» السابقة لحواجز الجيش أو لأسر الشهداء والجرحى ثانياً، كان علينا أن نتعاطى بحزمٍ مع أي محاولة لاستثمار الزي العسكري المقدس في أي عمل سياسي، قد تصل لدرجة إلغاء ترشيح من يروج لنفسه بذلك، وهنا علينا أن نعترف طبعاً أن جلّ من قاموا بهذه الأعمال هم «مستقلون»، لأن الآخرين كانوا ملتهين بالدبكة والخطب الخشبية.

النقطة الثانية ماذا عن «المال السياسي»؟ من الناحية القانونية، فإن كلمة «مال سياسي» لا تعني فقط منح المال «الكاش» مقابل التصويت، بل الأدق هو أي محاولة للترغيب عبر العطايا، حتى لو كانت تلك العطايا ربطة خبز!! فلماذا لم نتحرك بسرعة لوقف مثل هذه التجاوزات، مع إن من قاموا بها معروفون بالاسم، وهمّ حكماً ليسوا من تلك اللوائح التي ضمنت فوزها؟ إن الحديث عن اللوائح التي «ضمنت فوزها» يقودنا هنا نحو القسم الأهم من هذه الجوجلة لهذا الاستحقاق الدستوري.

دائماً ما نعتبر أن «الجبهة الوطنية التقدمية» هي أكثر الأفكار التي تم ظلمها في السنوات الأربعين الماضية. الجبهة «كفكرة» هي من أرقى الأفكار السياسية التي تناسب تماماً مجتمعاً ذا تركيبة اجتماعية تشابه المجتمع السوري، لكننا للأسف تركنا الجبهة منذ عقود تماماً كما تم إنشاؤها منذ أكثر من أربعين عاماً، علماً أن آلية تطويرها واضحةٌ، والإيجابيات التي كنا سنجنيها من هذا التطوير بما فيها «التوسيع» ربما كانت كفيلةً بصون المجتمع السياسي السوري لعقود قادمة، تحديداً إننا إذا ما أخذنا روح الفكرة المتضمن (مجموعة أحزاب تتحالف مع بعضها انتخابياً لتشكيل كتلة برلمانية وازنة)؛ فهي من صميم الممارسة الديمقراطية ومن صميم العمل السياسي، لكنها للأسف غرقت في التفاصيل الصغيرة التي أوصلتنا لمكانٍ فيه الكثير من الضبابية السياسية، لكن هل فات الأوان لذلك؟

لا يمكن أن نشعر أن الأوان فات إن امتلكنا الإرادة الحقيقية، والخطوات بسيطة جداً، فبمعزل عن توسيع الجبهة وتحديث خطابها بما يتوافق مع المتغيرات في سورية والمنطقة، لكن هناك ثغراتٌ تبدو للبعض غير مرئية، ولكن تلافيها مهمٌ بطبيعة الحال لخلق جو من التحديث في الخطاب السياسي، وهذا واضح من خلال الترشيحات، تحديداً إن هناك أموراً لاتبدو مفهومة فلماذا مثلاً لا تقوم أحزاب الجبهة بما فيها حزب البعث بتحديد عدد الولايات الانتخابية لمرشحيهم مثلاً؟ ثم ما الفكرة من تبني ترشيح عدد من «النقباء» لمنصب مجلس الشعب، فإذا كان هؤلاء النقباء يمارسون أساساً العمل النقابي، فما الفائدة من وجودهم في مجلس الشعب والجمع بين المهمتين؟ ثم كيف يعلن الموقع الرسمي لحزب البعث بأن (القيادة القطرية تشكّل لوائح الوحدة الوطنية)، هل هو خطأ مطبعي؟ لماذا لا نقول مثلاً: أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تعلن لوائحها لانتخابات مجلس الشعب، أيهما أقرب للمنطق؟

ربما قد يطول الحديث كثيراً عن هذه الانتخابات، تحديداً إن البعض يتعامل معها كجائزة ترضية؛ والبعض تحدى أن يكون أحد أعضاء لوائح الوحدة الوطنية علياً نقطة سلبية واحدة– ربما مبالغةٌ غير مبررة– والبعض الآخر يراها من حقه لأنه «دافع عن وطنه إعلامياً»، كان علينا أن نشرح لهؤلاء أنه في جدلية الحقوق والواجبات فإن دفاعك عن وطنك هو الواجب، وعندما نتحدث عن واجب فهذا يعني ألا تنتظر شيئاً من هذا الدفاع. من هنا نبدأ برفع المستوى الوطني للجميع بمن فيهم محازبون ومستقلون؛ مرشحين كانوا أم جبهويين، لأن ما ينتظرنا في المرحلة القادمة من معركة سياسية ضروس يجب أن نجهز لها بشكل أفضل، وعلى جميع المستويات بما فيها تلك التي ترى نفسها فوق الإصلاح. أما الانتخابات فهي إن تمت، فإننا فعلياً سنفتخر بأننا أنجزنا استحقاقاً دستورياً مهماً بمعزل عن قناعاتنا بأن الواصلين للقبة البرلمانية هم حقاً ممثلون حقيقيون لهذا الشعب، وعليه فإن الكلمة الأخيرة لشعبنا السوري الصامد:

تستطيع أن تنتقد «في إطار المنطق والعقلانية» ما تشاء من لوائح ومرشحين وأحزاب، لكن إياك أن تخلط بين النقد والدعوة للمقاطعة، شارك ولو بورقة بيضاء، فسورية باقيةٌ بقوة شجعان هذا العصر، أما الباقي... فهم راحلون...

المبعوث الأممي يؤكد أن «لائحة المجموعات الإرهابية» مازال يكتنفها «الغموض»

طهران لدي ميستورا: تصاعد انتهاكات الهدنة في سورية قد يضر بمحادثات جنيف

الوطن- وكالات

أبلغت إيران المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن تصاعد انتهاكات وقف العمليات القتالية في سورية من التنظيمات المسلحة قد يضر بمحادثات جنيف التي يرتقب أن تبدأ الجولة الثالثة منها اليوم الأربعاء.

وقال نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان للتلفزيون الإيراني بعد لقائه الموفد الأممي حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء «شرحنا لدي ميستورا قلقنا بعد أن ازدادت خلال الأيام الماضية الأعمال العسكرية للمجموعات المسلحة غير المسؤولة وزيادة حالات انتهاك وقف إطلاق النار». وأضاف: «هذه المسائل مقلقة ويمكن أن تؤثر سلباً في العملية السياسية الجارية».

وانتقد عبد اللهيان مجدداً وجود بعض المجموعات التي تصفها طهران بأنها «إرهابية» في مفاوضات جنيف.

وأوضح أن «دي ميستورا شدد على أنه لا يوجد أي صلة بين المحادثات السورية (برعاية الأمم المتحدة) والمجموعات الإرهابية لكن لائحة المجموعات الإرهابية ما زالت مسألة فيها غموض». وأشار إلى أن «بعض المجموعات الإرهابية تحاول أن تكون موجودة في المفاوضات من خلال تقديم نفسها بوجه جديد».

وتأتي زيارة دي ميستورا إلى طهران بعد زيارة لدمشق التقى خلالها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم الذي جدد تأكيد الموقف السوري بشأن الحل السياسي للأزمة والالتزام بحوار سوري وبقيادة سورية ومن دون شروط مسبقة وجاهزية الوفد السوري للجولة المقبلة من محادثات جنيف اعتباراً من ١٥ نيسان الجاري.

وقبل ذلك عرض دي ميستورا خلال اللقاء مع المعلم الأفكار والجهود المبذولة لإنجاح المحادثات حول الأزمة السورية المقرر استئناف الجولة الثالثة منها الأربعاء المقبل في جنيف وخطة عمل هذه الجولة كما شرح أسباب الجولة التي يقوم بها في المنطقة لإجراء مشاورات بهذا الشأن.

واعتبر دي ميستورا في تصريحات للصحفيين قبيل مغادرته دمشق أن الجولة الثالثة من مفاوضات جنيف ستكون «بالغة الأهمية»، لأن التركيز خلالها سيكون «على عملية الانتقال السياسي وعلى مبادئ الحكم (الانتقالي) والدستور». وقال: «نأمل ونخطط لجعل (المفاوضات غير المباشرة) بناءة وواقعية».

وانتهت الجولة الثانية من المحادثات غير المباشرة في جنيف في ٢٤ آذار من دون تحقيق أي تقدم حقيقي باتجاه التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي دخلت عامها السادس.

وأعرب دي ميستورا في ختام الجولة السابقة عن أمله بأن تكون المحادثات المقبلة أكثر «واقعية» بالنسبة إلى مسألة الانتقال السياسي في سورية.

واستبق الأحد وزير الإعلام عمران الزعبي وصول المبعوث الأممي إلى دمشق لبحث انطلاق الجولة المقبلة من محادثات جنيف٣، بتأكيد أن المدخل إلى الانتقال السياسي هو «حكومة موحدة موسعة».

والأسبوع الماضي، زار دي ميستورا موسكو التي يبدو أنها نصحته بضرورة زيارة دمشق وطهران قبل انعقاد الجولة الثالثة للمحادثات. واستبق المبعوث الأممي جولته في المنطقة بتأجيل جديد للمحادثات إلى ١٣ نيسان الجاري، وهو ذات التاريخ الذي ستجري فيه الانتخابات التشريعية. وكانت الأمم المتحدة تخطط لعقد المحادثات في التاسع من الشهر الجاري ثم أجلتها إلى الحادي عشر منه. ويبدو أن دي ميستورا يتحفظ على تأجيل المباحثات إلى ما بعد الانتخابات بحسب ما طالب الوفد الحكومي الرسمي، كي لا يسبغ شرعية على الانتخابات، حيث سبق أن أعلن أنه لا يعترف إلا بالانتخابات التي يجريها مجلس الأمن الدولي.

وفي وقت سابق من يوم أمس جدد مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والإفريقية خلال لقائه مجموعة من النخب السياسية والاجتماعية لمركز الأبحاث العلمية الفرنسية الموجودين في إيران برئاسة فرانسوا بوغات تأكيد أن الشعب السوري هو من يقرر مصيره بنفسه من دون تدخل خارجي، مشدداً على ضرورة احترام السيادة الوطنية ووحدة تراب دول المنطقة.

وقال عبد اللهيان: إن سياسة إيران مبنية على أساس التعاون والتفاعل مع دول الجوار ودعم الجهود الدولية لحل الأزمة في سورية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

حسين أمير عبد اللهيان مستقبلاً ستيفان دي ميستورا (أ.ف.ب)

عولت على دول الغرب للمساعدة وأكدت عدم السعي للانفصال

مسؤولة كردية: حكومة فدرالية في الشمال خلال ستة أشهر

وكالات

تحاول أطراف كردية التسويق للفدرالية في شمال سورية مستغلين تقدم بعض الوحدات الكردية على حساب تنظيم داعش في محاولة لفرض «الاتحاد الفدرالي» كأمر واقع، معتبرة أن الوقت بات مناسباً لتحقيق فكرتهم التي قد تأخذ ستة أشهر يتم الترويج خلالها للمشروع في عواصم الغرب عبر حملة دبلوماسية شددوا على تضمينها «عدم السعي إلى الانفصال».

وقالت المسؤولة الكردية التي تقود المساعي الرامية لإنشاء حكومة فدرالية هداية يوسف: إن الوقت قد حان لكي يقدم الغرب دعمه الكامل لخطة تقول: إنها «لا تهدف إلى انفصال الأكراد بل إلى المساعدة في تسوية الأزمة السورية»، متوقعة ألا تحظى بدعم من سمتهم «الأطراف المعادية» للمشروع ولكنها عولت على «الأمل من دول الغرب والدول التي عاشت تجربة اتحادات وفدراليات بأنهم سوف يقدمون المساعدة ليتطور مشروع كهذا».

وفي مقابلة مع وكالة «رويترز» للأنباء توقعت يوسف «أن تتوسع الحكومة الفدرالية الجديدة» لتشمل ما يخسره تنظيم داعش من مناطق، بعدما شددت على أن «قرار إنشاء حكومة اتحادية» يرجع في جانب كبير منه إلى اتساع نطاق الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها من داعش بما تشمل من مدن عربية.

يأتي موقف المسؤولة الكردية بالتوازي مع عدم دعوة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي إلى محادثات جنيف ٣ حول الأزمة السورية التي تنطلق جولتها الثالثة اليوم، الأمر الذي يعتبره البعض استبعاداً للأكراد لكن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا أكد خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق أمس الأول «أن الكرد موجودون في العديد من الوفود»، في إشارة إلى وجود شخصيات كردية في الوفد الحكومي وفي وفد معارضة الداخل وكذلك وفد معارضة الرياض ومعارضات موسكو والقاهرة.

هداية يوسف

ورأت يوسف أنه «بعد تحرير الكثير من المناطق تطلّب الأمر أن نذهب إلى نظام أوسع وأشمل يستوعب جميع التطورات التي تحدث في المنطقة وأيضاً للقبلية والحقوق لجميع المكونات الموجودة في المنطقة ليمثلوا ذاتهم وليشكلوا إدارتهم الذاتية، لكنها رفضت أي إشارة إلى «أن الأكراد يسعون إلى تطبيق خطة انفصالية حتى مع تزايد قوتهم».

وتشارك هداية في رئاسة مجلس من ١٥١ عضواً يضم أكراداً وعرباً وتركماناً وأشوريين وغيرهم من الجماعات التي قالت «رويترز»: إنها تسعى إلى اعتماد دستور جديد يعرف باسم «العقد الاجتماعي»، وسيبدأ صياغته بعد لقاءات تشاورية على المستوى المجتمعي.

وعن اللقاءات التي عقدت في مدينة الشدادي التي استولى عليها «جيش سورية الديمقراطية» في الآونة الأخيرة من داعش ومدينة صرين الواقعة شرقي نهر الفرات في محافظة حلب والتي تم الاستيلاء عليها من الجهاديين العام الماضي اعتبرت هداية أن «كل اللقاءات إلى الآن هي إيجابية، رغم عدم الاتفاق حتى الآن على التفاصيل»، متوقعة أن يكون للحكومة الجديدة مجلس تشريعي لم يُحدد مقره بعد، كما أن الدستور سيحدد أيضاً طبيعة العلاقة بين الاتحاد الفدرالي والحكومة الديمقراطية المستقبلية في سورية».

وأضافت: «بعد التصديق على العقد الاجتماعي لنظام الفدرالية سوف يتم تنظيم الانتخابات العامة في مناطق الفدرالية الديمقراطية وبذلك سيتم تشكيل المجلس الذي يتم انتخابه من الشعب»، معتبرة أن الاستعدادات خلال الأشهر الستة المقبلة ستشمل دبلوماسية عامة في الخارج لشرح الخطة وأضافت: «سوف نجاهد بكل جهدنا أن نكون جاهزين» خلال ستة أشهر.

رغم السحب الجزئي لها

القوات الروسية تلعب دوراً رئيسياً في المعارك بسورية

وكالات

بعد شهر من إعلان الرئيس فلاديمير بوتين انسحاباً جزئياً للقوات الروسية من سورية، تراجعت أعداد الطلعات الجوية من مطار حميميم بريف اللاذقية لكن موسكو لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في المعارك، حيث لا يزال هناك نحو عشر طائرات على مدرج المطار، وفي مكان قريب، يعمل رادار عملاق لمنظومة (إس–٤٠٠) للدفاع الجوي.

ونشرت وكالة «أ ف ب» للأنباء تقريراً لأحد صحفييها الذي قام بزيارة منطقة المطار، تحت إشراف مباشر من السلطات الروسية، ووفقاً لما لاحظه، أن هناك تراجعاً كبيراً في الأنشطة الروسية في القاعدة منذ كانون الأول الماضي عندما بلغت عمليات القصف للتنظيمات الإرهابية ذروتها. حيث قال: «خلال أول زيارة مماثلة، كان الضجيج يصم الآذان من الحركة المتواصلة للطائرات الروسية. لكن هذه المرة، لم يكن هناك أي إقلاع في المكان وانخفض عدد الطائرات التي يمكن رؤيتها».

وقال المتحدث العسكري من القاعدة إيغور كوناشنكوف: «تم سحب أكثر من عشرين طائرة وضمنها سو ٣٤، سو ٢٤ وسو ٢٥ فضلاً عن مروحيات من طراز إم إي ٨ وإم إي ٢٤. أقل من نصف طائراتنا بقيت هنا».

وفي آذار الماضي، أعلن الرئيس بوتين سحب أغلبية القوات الروسية، بعد أيام قليلة من سريان اتفاق «وقف العمليات القتالية»، واعتبر أن مهمة القوات الروسية «أنجزت بشكل عام». لكن روسيا أكدت أنها ستبقي على وجود عسكري في سورية. ومنذ «الانسحاب»، واصلت موسكو بالفعل دعم دمشق ومساعدتها في تحقيق العديد من الانتصارات على تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية والمستثنى من الهدنة. حيث تمت استعادة مدينة تدمر، التي تصنف اليونيسكو مدينتها الأثرية على لائحة التراث العالمي للإنسانية، في أواخر آذار من الجيش العربي السوري. وبعد فترة وجيزة، استعادت بلدة القريتين في ريف حمص. ويشدد الجيش الروسي على أن مشاركته في هذه الهجمات كانت في معظمها ضربات جوية لمواقع داعش حول هذه المدن وقوافل تعزيزات كانت تحاول الوصول إليهم. وبعد الانتصار في تدمر الذي كان له أصداء دولية، تبدو المشاركة الروسية في سورية بعيدة عن الانتهاء.

وبانتظار الجولة الثالثة من المحادثات السورية السورية في جنيف، التي من المتوقع أن تبدأ اليوم في سويسرا، يبدو وقف إطلاق النار هشاً بشكل متزايد، وخصوصاً حول مدينة حلب (شمال سورية) حيث يتهم الروس جبهة النصرة، بإقناع التنظيمات المقاتلة بالوقوف إلى جانبها رغم وقف إطلاق النار ومن ثم حشد آلاف المقاتلين.

ولدى إعلانه عن انسحاب روسيا، حذر بوتين من أن الأمر سيستغرق «بضع ساعات» لكي تقرر موسكو العودة عبر عملية إعادة انتشار إذا لزم الأمر، وقال كوناشنكوف في هذا الصدد: «كل ما نحتاج إليه (للعمليات في سورية)» في حميميم.

موسكو: استخدام «جيش الإسلام» للكلور «يبرئ» دمشق

وكالات

أدانت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، استخدام غاز الكلور من تنظيم «جيش الإسلام» ضد المدنيين في حلب، وأكدت أن ذلك يثبت براءة دمشق من مثل هذه الهجمات التي يتهمها الغرب بارتكابها.

وقالت زاخاروفا، أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن مقاتلي عدد من الجماعات المتطرفة استخدموا هذا العام ولمرات عدة المواد السامة كسلاح كيميائي في سورية والعراق، والآن تستخدم جماعة «جيش الإسلام» الكلور في حلب، ويبدو أنها لا تخفي ذلك».

وأضافت: «إن روسيا تدين بأشد أشكال الإدانة استخدام المواد السامة لأهداف قتالية من أي جهة كانت» مشيرة إلى أن استخدام الكلور في سورية من قبل «جيش الإسلام» في حلب يثبت براءة دمشق من مثل هذه الهجمات التي يتهمها الغرب بارتكابها»، معربةً عن أسف روسيا لرفض الغرب الرد على ذلك في إطار مجلس الأمن الدولي.

وتابعت: «إن هذا يؤكد مرة أخرى ما أشرنا إليه مرات عدة وهو أن استخدام الكلور بما في ذلك ضد المدنيين والذي تروج له وسائل الإعلام الغربية بعد نسبه إلى الجيش العربي السوري هو في الواقع من عمل المجموعات الإرهابية».

لم تتعرض لإطلاق نار..

تحطم مروحية روسية في حمص ومقتل طياريها

وكالات

أعلنت وزارة الدفاع الروسية تحطم إحدى مروحياتها من طراز «مي ٢٨ إن» المشاركة في العمليات الجوية على مواقع التنظيمات الإرهابية في سورية وذلك في محيط مدينة حمص، من دون أن تتعرض لإطلاق نار، ما أدى إلى مقتل طياري المروحية.

وأوضحت الدائرة الصحفية لوزارة الدفاع، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، أن التحطم «وقع في الساعة ١,٢٩ فجر أمس الثلاثاء في محيط مدينة حمص وأن التقرير من مكان تحطمها يؤكد أنها «لم تتعرض لعملية إطلاق نار».

وقالت الدائرة الصحفية: إن تحطم المروحية «أدى إلى مقتل طياري المروحية وإنه تم نقل جثتيهما إلى مطار حميميم حيث ترابط الطائرات الروسية المشاركة في الحرب على الإرهاب بسورية»، ولفتت إلى أن «فريق خبراء روس يعمل حالياً في مكان تحطم المروحية لتحديد أسباب تحطمها».

وانضمت مروحيات «مي ٢٨ إن»، المعادلة لطائرات أباتشي الهجومية الأميركية، للعملية الجوية الروسية في سورية مطلع العام الجاري وهي ساهمت بقدر كبير في دعم عمليات الجيش والقوات المسلحة لإعادة الأمن والاستقرار إلى مدينتي تدمر والقريتين ومناطق أخرى بريف حمص.

وساهمت مشاركة القوات الجوية الروسية بالحرب على الإرهاب في سورية في تكبيد التنظيمات الإرهابية خسائر كبيرة وقطع العديد من خطوط إمدادهم ومحاور تحركهم ومصادر تمويلهم المتمثلة بالنفط الذي يقوم تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، بسرقته من الآبار السورية وبيعه للنظام التركي.

وبذلك يرتفع إلى سبعة عدد العسكريين الروس الذين استشهدوا خلال مهمات منذ بدء التدخل الروسي في سورية في ٣٠ أيلول، بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء.

نذر مواجهة بين تركيا وداعش

حلب - الوطن

تبادلت تركيا وتنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية القصف بين طرفي الحدود من جهة بلدة الراعي لليوم الثاني على التوالي، وسقطت صواريخ على مدينة كيليس التركية أودت بحياة شخص واحد وجرح ٨ أشخاص، ما يهدد بنذر مواجهة بين الطرفين.

وبينما نقلت وكالة أنباء تركية عن تجدد سقوط قذائف صاروخية صباح أمس، على كيليس المقابلة لبلدة الراعي بعد استهدافها مساء أمس أيضاً، تحدثت مصادر أهلية من الراعي لـ«الوطن»، عن استمرار القصف المدفعي التركي على البلدة التي سيطر عليها داعش أمس الأول بعد سيطرة فصائل مسلحة محسوبة على الحكومة التركية لثلاثة أيام فقط.

وقالت المصادر: «إن الراعي لم تشهد هدوءاً منذ أسبوعين جراء المعارك المستعرة فيها وبسبب القصف المدفعي المتجدد عليها، وخصوصاً المساند لفصائل المسلحين ولجبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، أثناء هجومهم للسيطرة عليها وعلى قرى واقعة إلى الغرب منها بحوزة التنظيم.

والحال أن الحكومة التركية عاشت في فترة وئام تام مع داعش طوال فترة هيمنته على الراعي وعلى الشريط الحدودي معها، بل إنها تمادت في دعم التنظيم بالعتاد العسكري والذخيرة لتقويته في مواجهة الجيش العربي السوري.

وكانت الراعي على الدوام نقطة لتبادل البضائع والسلع الغذائية بين طرفي الحدود التي تتربع قرى تركمانية على الطرف التركي منها إلى أن قررت حكومة «العدالة والتنمية» الانقلاب على التنظيم بتشجيع من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ومد التنظيمات المسلحة لوجستياً للسيطرة على الشريط والبلدة، وهو ما أثار حنق التنظيم وعمد للرد على مصدر القذائف التركية.

ويرى مراقبون أن ما يجري بين داعش والسلطات التركية يشكل سابقة في العلاقة «الحميمة» بينهما وقد يؤدي إلى انهيار «الهدنة» غير المكتوبة بين الطرفين في حال استمر الجيش التركي بخرقها وقصف مواقع التنظيم التي يسيطر عليها في ريف حلب الشمالي الشرقي.